

تقرير

مصرفوهو صحيفة «المستقبل» للحريري:
إدفع بالتي هي أحسن!

ميسم رزق

متابعة شؤون المصرفين بيان يطالب الرئيس الحريري «بصرف مستحقات الصحافيين والفنيين والإداريين المصرفيين تعسفاً من جريدة المستقبل فوراً، لأن أوضاعهم الإقتصادية والإجتماعية لم تعد تحتمل، ولا تمكنهم من الإنتظار والصبر أكثر». وثانياً «النظر في إمكانية إعادة النظر بقرارات الصرف، وفتح تحقيق في المعايير التي اتبعت في عمليات الصرف، ومحاسبة المخلّين والمركّبين وذوي الصالحات الشخصية في إختيار المصرفين». ثالثاً «وبناء على ما ورد في الفقرة الثانية، فتح المجال أمام من يرغب بالإستقالة، كإجراء إنساني، وليس الصرف التعسفي لمن وضعوا دمهم على كفهم في خدمة الجريدة، حفظاً لكرامتهم، وعملاً بوعد دولته بالوفاء لمن كان وفياً للرئيس الشهيد ولحامل الراية بعده».

الحكومة المكلف معاناتهم من جراء عدم دفع المستحقات». يشار في هذا الصدد إلى أن «عمليات الصرف طاولت زميلات وزملاء بحالات مرضية شديدة وهو أمر مخالف للقوانين بحسب مراجع قانونية. وأحد الزملاء المصرفيين من القسم الرياضي، الذي يعد من مؤسسي هذا القسم، أصيب بذبحة قلبية بعد صرفه التعسفي». وبحسب المعلومات سيصدر عن لجنة

المصرفيون أولاً بـ«التراجع عن القرارات الحائرة التي اتخذتها الإدارة أخيراً، أو تأجيل عمليات الصرف أسوة بإدارة التلفزيون التي رفضت الصرف ريثما تتامن المستحقات اللازمة لذلك»، مؤكداً أن «عمليات الصرف جاءت على خلفيات كيدية وتصفية لحسابات شخصية». وعلمت «الأخبار» أيضاً أن «نهار الأربعاء المقبل سيستدعي المدير العام للجريدة سعد العالبي إلى وزارة العمل لأخذ أقواله في ما يتعلق بالدعوى الجماعية التي وجهها المصرفيون من خلال الوزارة». ويرى المصرفيون أن «أغلبيتهم من أنصار تيار المستقبل، ومن المدافعين الشرسين عن نهج الرئيس رفيق الحريري»، مطالبين في هذا الإطار «بإقصاء مدير التحرير من منصبه لما أقدم عليه من إجحاف بحق المصرفيين». وسيودع المصرفيون تعسفاً «رئيس

سيبدأ التصعيد الأسبوع المقبل من أمام منزل الرئيس سعد الحريري

لا يريد الزملاء ان توضع تحركاتهم في إطار التشويش على استشارات تاليف الحكومة (هيثم الموسوي)



يأمل كل من في تيار «المستقبل» أن تحمل عودة النائب سعد الحريري إلى رئاسة الحكومة، إعادة تعويم إمبراطوريته السياسية والمالية، لكن حتى لحظة الفرج، يبدو أن الإحتجاجات على عملية التشميل التي طاولت مئات الموظفين في مؤسسات التيار من دون صرف التعويضات لن تتوقف. ومن المتوقع أن ينطلق قطار التصعيد بدءاً من الأسبوع المقبل، بالأطر القانونية أولاً، وصولاً إلى المواجهة المباشرة مع الرئيس سعد الحريري إذا لم تؤمن الرواتب المستحقة منذ أكثر من عام للمصرفيين، وكذلك تعويضاتهم.

فبعدما نفذ مصرفوه صحيفة «المستقبل» من صحافيين ومحررين وإداريين سابقاً سلسلة من التحركات، إحتجاجاً على طردهم من دون سداد مستحقاتهم لأكثر من 14 شهراً، والتعويضات اللاحقة عن الصرف التعسفي، ونتيجة عدم وصولهم إلى أي حل، حتى بعد التواصل مع وزير العمل سجعان قزي ونقابة المحررين، كان مقرر أن يعتمه هؤلاء يوم الجمعة الماضي أمام منزل الرئيس الحريري في وادي أبو جميل، للمطالبة بسداد المستحقات من رواتب متراكمة وتعويضات قانونية، إلا أن لجنة متابعة حقوق المصرفيين عقدت اجتماعاً تناولت فيه ما آلت إليه الأوضاع، وقررت تأجيل الإعتصام إلى يوم الجمعة المقبل، إفساحاً في المجال أمام تكليف الرئيس الحريري تاليف الحكومة وعدم الإسهام في التشويش على إستشاراته في ظل الأجواء التفاؤلية التي عمت البلد. وبحسب معلومات «الأخبار» فقد «اشترى هؤلاء «عدة الشغل» التي ستستخدم خلال الإعتصام من كراتين ولافتات ولوازم تخييم تحسباً للأسوأ» اذا لم يُستجَب لمطالبهم، أو لم يخرج إليهم من يتولى أمر التفاوض على نحو جدّي، أو أقله تنظيم لقاء مباشر مع الحريري. وسيطالب

تزال تسعى إلى الحصول على وزارة المالية. وجديدها الحديث عن ضرورة تطبيق المداورة في الحقائق السيادية، لكي تكون وزارنا الداخلية والمالية من حصة المسيحيين، فيحصل أحد وزرائها على «المالية». لكن هذا الأمر يبدو أقرب إلى المستحيل، في ظل رسم الرئيس بري خطأ أحمر حول المالية، فيما الرئيس الحريري متمسك بالداخلية، ربطاً بالانتخابات النيابية المقبلة. وفي هذا السياق، استقبل الحريري، مساء أمس، رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، بحضور كل من رئيس جهاز الإعلام والتواصل في القوات ملحم رياشي والنائب السابق غطاس خوري ونادر الحريري. وإضافة إلى الحصص، ثمة أزمة يُرجح أن تندلع على أسماء الوزراء، لناحية تمسك كل مكون من مكونات الائتلاف الحكومي المقبل بـ«حقه» بتسمية وزرائه، فيما الرئيسان عون والحريري يريان أن تسمية الوزراء حق دستوري لهما.

خلاصة الأمر أنه حتى ليل أمس، لم يُتفق سوى على أن الحكومة المنتظرة ستضم ثلاثين وزيراً. لم يُتفق على الحصص أو الأسماء أو المداورة أو أي تفصيل حقيقي. وابتداءً من اليوم، سيبدأ البحث الجدي في حصص القوى السياسية والأسماء.

في ظل هذا الغموض الحاصل في ملفات التفاوض حتى الآن، تحضر جملة تساؤلات لا أجوبة عنها بعد. هل سيكون رئيس الجمهورية في الحكومة حليفاً لفريق حزب الله وحركة أمل، أم أنه فريق قائم بحد ذاته؟ هل تكون الوزارتان المسيحيتان السبديتان من حصة التيار وحده؟ رغم عدم الوضوح حتى الآن في ما إذا هما ستكونان من حصة الموارنة فقط أم من حصة الموارنة والأرثوذكس؟ وإذا كان حزب الله وحركة أمل يريدان وزيراً سنياً، فهل سيتبادلان مع الرئيس سعد الحريري وزيراً شيعياً؟ وهل حسم الحريري مسألة القبول بوزير سني من خارج حصته أم أنه لم يقبل بعد؟

والاحترام»

لانتخاب أربعة أعضاء جدد في مجلس النقابة، بحضور نقيب المحامين في بيروت أنطونيو الهاشم، إلا أنه بعد انتظار المجتمعين حتى الساعة العاشرة، تبين أن عدد المحامين الذين حضروا إلى الاجتماع بلغ 40 من أصل أكثر من 10 آلاف محام. وبالتالي، لم يتوفر النصاب القانوني. وقد أرجى الاجتماع إلى العشرين من الشهر الجاري الذي ستجرى فيه الانتخابات بمن حضر.

التأمين الصحي للمحامين لم تحل بعد. وتحدثت المصادر عن خلاف مع الكتاب العدل لا يزال عالماً، رغم أن القضاء بتّه لمصلحة النقابة، علماً بأن الخلاف يعود إلى عام 2010، تاريخ بدء الكتاب العدل بالمطالبة بنسبة عشرة في المئة من نسبة الواحد بالآلاف المتأثية من عقود الكتاب العدل.

تجدد الإشارة إلى أنه عُقد أمس اجتماع الجمعية العامة العادية للمحامين المقررة دورتها الأولى

لا أي ترتيب تحقيق في فصيلة أو مخفر، أسوة بأسلوب التعامل مع القاضي. وترى المصادر أن التعاطي مع هاتين المسألتين لم يُحسم بعد، رغم وجود لجنة تتداعى للاجتماع دورياً مؤلفة من قضاة ومحامين للوقوف على هذه المسائل وإيجاد حلول لها. لا تقف المسألة عند هذا الحد. تقول المصادر الحقوقية إن «وضع النقابة ليس بخير». وتحدثت عن جملة مشكلات. ومنها، على سبيل المثال، أن مشكلة

أعد مجلس النقابة
لائحة مؤلفة من
15 محامياً لشطبهم
الأسبوع المقبل

الاستماع إلى المحامي. في القضية الأولى، بحسب المصادر، تفهم الضابطة العدلية الجرم المشهود بأنه الفعل الذي وقع خلال 24 ساعة، فيما يرى الحقوقيون أن الجرم المشهود هو لحظة وقوع الفعل. وهذا من شأنه أن يُحدث التباساً وخلافاً بين الطرفين. أما بشأن القضية الثانية المتعلقة بالاستماع إلى المحامي، فتصنّ نقابة المحامين على أن يُستمع إلى المحامي من قبل المحامي العام أو المدعي العام نفسه،